التقرير السنوي

لمنظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد

يمن باك

للعام ٢٠١٢م

محتويات التقرير

- المقدمة ٢
- نبذة عن المنظمة..... ٣
- الجمعية العمومية ليمن باك ٤
- مجلس إدارة المنظمة للعامين ٢٠١٢ – ٢٠١٤ ..... ٥
- برامج وانشطة المنظمة للعام ٢٠١٢..... ٦
- برنامج إطلاح المنظومة التشريعية المتعلقة بمكافحة الفساد قانون (الخصخصة و الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة)..... ٧
- برنامج إصلاح المنظومة التشريعية المتعلقة بمكافحة الفساد قانوني (حماية المال العام – السلطة القضائية)..... ١١
- برنامج إصلاح المنظومة التشريعية المتعلقة بمكافحة الفساد قانون (الإعلام المرئي والمسموع)..... ٢١
- برنامج تعزيز المشاركة المجتمعية في صياغة الدستور (التوعية المجتمعية بالمفاهيم الدستورية).....٢٥
- برنامج تعزيز القدرات البرلمانية والمجتمعية على مكافحة الفساد ٢٨
- الورش والفعاليات المشاركة فيها المنظمة للعام ٢٠١٢م ٣١
- إصدارات المنظمة للعام ٢٠١٣ ..... ٣٢
- المنظمة في الإعلام ٣٣

المقدمة

ربما كان العامين ٢٠١٢ – ٢٠١٣ ، من أهم محطات تاريخ اليمن المعاصر ، ومن نافلة القول إيراد مبررات وأسباب ذلك ، فقد أصبح القاصي والداني والسياسي والمواطن العادي يدرك ذلك ، لكن ما يعنينا هنا هو ما أستتبع ذلك من انخراط ومشاركة مختلف مكونات الشعب في الفعل الذي يمكن أن نسميه فعلاً إستثنائيا ، وخروج أولئك الفاعلين من مرحلة الاستلاب التي عاشوها ردحاً من الزمن تحت وطأة الغفلة أو الاستغفال كجزء من حقبة تاريخية شهدتها الامة العربية والإسلامية عاشت فيها الشعوب خارج إطار الفعل والتأثير في مجريات الحياه ، وهي ما سميت في الأثر مرحلة الوهن والتشبث بالقليل القريب من اليد ، والزهد في معالي وعظائم الأمور ، خروجهم إلى مرحلة نفض الغبار عن الرؤوس ، والنظر ولو بسطحية للمآلات التي وصلوا إليها ، وتلمس المخارج والانعتاق من الواقع البئيس الجاثم على الصدور والاذهان.

وحتى لا نتشعب ، فإن العامين ٢٠١٢ – ٢٠١٣ شهد الكثير من المتغيرات ورسمت فيه الكثير من السياسات والاتجاهات ، وكان لا بد لمنظمات المجتمع المدني أن تواكب تلك التوجهات باداءات مناسبة ، ومتناغمة مع مقتضيات المرحلة ، وحتى لا تغرد خارج السرب.

ومن ذلك المنطلق وضعت (**يمن باك**) خطة وقامت بتسويق مجموعة من البرامج المواكبة للمرحلة ، وكان نتاجها ما أوردناه في هذا التقرير.

ولا بد في هذه المقدمة من توجيه الشكر الجزيل للإخوة أعضاء الهيئة الإدارية وعلى رأسهم الدكتور عبدالباري دغيش والأخ الأستاذ عبدالكريم الاسلمي ، على الثقة التي منحونا أياها والدعم المستمر والتشجيع الدائم ، كما أتوجه بالشكر لفريق العمل الرائع في المنظمة الذي لولا عملهم بروح الفريق الواحد لما تم إنجاز وإخراج البرامج إلى حيز الواقع – بالطبع بعد عون الله وتوفيقة – والشكر موصول للأخ أحمد جميل الذي صمم هذا التقرير ، آملاً إسداء النصح والتوجيه من كل من يطلع على هذا التقرير في سبيل تجويد وتحسين الأداء والمخرج ، والله المستعان.

عبدالمعز دبوان

المدير التنفيذي ليمن باك

نبذة عن يمن باك

منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد (YemenPAC)هي منظمة غير حكومية . لا تهدف للربح . تسعى بشكل أساسي إلى تنسيق الجهود بين البرلمانيين وغيرهم لمكافحة الفساد وتعزيز المساءلة في مؤسسات الدولة . وكذا تطوير قدرات البرلمان والبرلمانيين من أجل الرقابة على أنشطة الحكومة . والمؤسسات الأخرى . بما في ذلك تشجيعهم على سن التشريعات ومتابعة تنفيذها بهدف تعزيز الحكم الجيد والشفافية.

تأسست المنظمة عام ٢٠٠٥م . وهي فرع الوطني لمنظمة برلمانيون عرب ضد الفساد «آرباك» (الفرع العربي لمنظمة برلمانيون عالميون ضد الفساد «جوباك» ومقرها كندا).

وتتكون المنظمة من مجموعة من البرلمانيين الحاليين والسابقين.

الجمعية العمومية

سالم أحمد بن طالب
عضو المنظمة

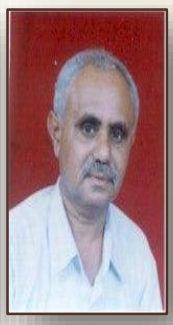
سالم منصور حيدرة
لجنة المياه والبيئة

سلطان حزام العتواني
لجنة الحقوق والحريات

شوقي عبدالرقيب القاضي
لجنة الحقوق والحريات

صادق قاسم البعداني
لجنة التعليم العالي والشباب والرياضة

صخر أحمد الوجيه
عضو المنظمة

د. عبدالباري عبدالله دغيش
لجنة الصحة العامة والسكان

عبدالرزاق أحمد الهجري
اللجنة الدستورية

عبدالسلام صالح هشول
التعليم العالي والشباب والرياضة

عبدالعزيز أحمد جباري
لجنة القوى العاملة

عبدالكريم شرف شيبان
اللجنة الدستورية

عبدالكريم محمد الاسلمي
لجنة الخدمات

عبدالمعز عبدالجبار دبوان
لجنة الإعلام والثقافة

علي حسين العنسي
اللجنة الدستورية

علي حسين عشال
لجنة التنمية والنفط

د. عيدروس نصر النقيب
لجنة الإعلام والثقافة

محسن علي باصرة
لجنة الزراعة والرأي

د. محمد ثابت العسلي
لجنة الصحة العامة والسكان

د. محمد صالح القباطي
لجنة المياه والبيئة

محمد علي الشدادي
لجنة الزراعة والرأي

مجلس إدارة المنظمة
٢٠١٢ - ٢٠١٤

د. عبدالباري عبدالله دغيش
رئيس المنظمة

د. محمد ثابت العسلي
نائب رئيس المنظمة

عبدالكريم محمد الاسلمي
المسئول المالي للمنظمة

صادق قاسم البعداني
مسئول العلاقات بالمنظمة

د. محمد صالح القباطي
مقرر المنظمة

عبدالمعز عبدالجبار دبوان
المدير التنفيذي للمنظمة

برامج وانشطة المنظمة خلال العام ٢٠١٢م

شهد العام٢٠١٢ مجموعة من البرامج التدريبية المتعلقة بمكافحة الفساد حيث كان أشهرها برنامج إصلاح المنظومة التشريعية المتعلقة بمكافحة الفساد حيث تضمن البرنامج إعداد وتقديم مجموعة من القوانين الجديدة (قانون الإعلام المرئي والمسموع – قانون حماية المال العام) والمعدلة كـ (قانون الخصخصة – قانون الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة – السلطة القضائية).

وقد أعدت يمن باك عدداً من البرامج الموجهة نحو إصلاح المنظومة التشريعية المتعلقة بمكافحة الفساد.

حيث قامت يمن باك خلال العام ٢٠١٢بتنفيذ البرامج التالية:

- **برنامج يمن باك حول :** إصلاح المنظومة التشريعية المتعلقة بمكافحة الفساد.

- **برنامج يمن باك حول :** تعزيز المشاركة المجتمعية في صياغة الدستور (التوعية المجتمعية).
- **برنامج يمن باك حول :** تعزيز القدرات البرلمانية والمجتمعية على مكافحة الفساد.

برنامج إصلاح المنظومة التشريعية المتعلقة بمكافحة الفساد
قانون (الخصخصة و الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة)

ملخص المشروع

إن مسألة إعادة بناء وهيكلة القوانين الأساسية بات أمرا ضروريا وملحا بعد التضخم الكبير للفساد والذي تعاني منه كافة مؤسسات ومرافق الدولة ، مما حول هذه المؤسسات إلى مرتع خصب للفساد والمفسدين ، الأمر الذي يتطلب العمل على تحديث القوانين وإعادة بنائها على أسس مدروسة وبما يؤدي إلى تقليص حجم الفساد في القطاع الحكومي وتوجيه موارد الدولة نحو تنفيذ الخطط التنموية ويضع حدا لانتشار وتوسع الفساد .

كما أن استكمال عملية الإصلاح الشامل لمؤسسات الدولة وأجهزتها بالاستناد إلى تعديل القوانين موضوع هذا المشروع أصبحت من مسؤوليات الجميع وذلك من أجل القدرة على محاربة الفساد والفوضى التي أوجدتها ضعف هذه القوانين والثغرات الموجودة بها ومما يوفر مناخا من الثقة بالاعتماد عليها كمرجع وحيد ، كذلك لضمان قيام البرلمان بدوره في تطوير وسن القوانين والتشريعات والرقابة على السلطة التنفيذية وإصلاح النظام الإداري والمالي للدولة ، وترسيخ مبدأ سيادة القانون والمساءلة وتعزيز الشفافية وضمان محاسبة الفاسدين من خلال إقرار واستكمال التشريعات المنظمة لمختلف نشاطات وقطاعات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية .

أهداف المشروع

تهدف **يمن باك** من إقامة فعاليات هذا المشروع إلى تعزيز دور القانون في مكافحة الفساد وإغلاق المنافذ القانونية التي تستغل من قبل الفاسدين لتبرير عملياتهم ، وهذا يؤدي إلى الثقة بالمنظومة الدستورية والقانونية .

المستهدفون في المشروع

- أعضاء مجلس النواب.
- منظمات المجتمع المدني.
- الجهات ذات العلاقة بمكافحة الفساد.
- الجهات الرسمية ذات العلاقة بمشروعي القانون.
- وسائل الإعلام والصحافة والقنوات.
- المتخصصون (الأكاديميون – الباحثون – مهتمون ....).

فعاليات المشروع

- عقد حلقات النقاش و المراجعة بين اللجان المصغرة و الخبراء القانونين.
- تقديم مشروعي القانون إلى البرلمان.
- عقد ورش العمل الخاصة بالتعريف بمشاريع القوانين الجديدة.

يمن باك تدشن برنامج إصلاح المنظومة التشريعية

أقامت منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد " **يمن باك** " حفل إشهار برنامج إصلاح المنظومة التشريعية لمكافحة الفساد في اليمن وذلك بتاريخ ٢٢ مارس ٢٠١٢م تحت رعاية نائب رئيس مجلس النواب محمد الشدادي وبحضور وزير الشئون القانونية.

وأوضحت المنظمة في بلاغ صحفي أن البرنامج يتضمن تعديلات على قوانين نافذة كقوانين الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والخصخصة والسلطة القضائية، واقتراح قوانين جديدة كقانون حماية المال العام وغيرها من القوانين التي تحسن منظومة مكافحة الفساد وتتجاوز السلبيات التشريعية في هذا المجال.

وكان المدير التنفيذي لمنظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد، قد أكد بأن المنظمة ستمضي قدما في استكمال مشاريع القوانين، في حال عدم تعاون الجهات ذات العلاقة في الحكومة معها لمناقشة مشاريع القوانين وإجراء التعديلات المطلوبة عليها.

حضر الحفل نائب رئيس مجلس النواب محمد الشدادي وزير الشؤون القانونية الدكتور محمد المخلافي وعدد من أعضاء البرلمان وأكاديميون وممثلون عن منظمات المجتمع المدني وإعلاميون وحقوقيون محامون ومهتمون من قطاعات أخرى.

يمن باك تبدأ بإعداد مسودة مشروع قانوني
(الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة - الخصخصة)

قامت منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد **"يمن باك"** بإعداد مسودة مشروع قانوني (الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة - الخصخصة) ، حيث تم تشكيل فريق لأعداد مسودة القانونين.

كما قامت المنظمة بعد إعداد المسودة الأولية للقانون بمراجعته من قبل خبراء للتأكد من مستوى تطابق المعايير الدولية في حدها الأعلى.

تخلل مرحلة الإعداد العديد من اللقاءات والحوارات والنقاشات وذلك في سبيل الخروج بمسودة أولية لقانوني (الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة - الخصخصة).

يمن باك يختتم المرحلة الأولى من برنامج إصلاح المنظومة التشريعية لمكافحة الفساد

اختتمت منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد بصنعاء فعاليتها الخاصة بمناقشة مسودة تعديلات على قانوني الخصخصة والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وذلك بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠١٢م ، والذي تجريه في إطار برنامجها الخاص بإصلاح المنظومة التشريعية، لمكافحة الفساد في اليمن، الذي أطلقته الخميس الفائت برعاية من نائب رئيس البرلمان محمد علي الشدادي.

وأوضح المدير التنفيذي للمنظمة في تصريح صحفي- أن نقاشات المشاركين واللذين يمثلون مختلف الجهات ذات العلاقة تركزت حول ضرورة استقلالية الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة واتجاه جميع الآراء على أن يتضمن الدستور الجديد للبلاد نصا دستوريا على استقلالية الجهاز وصلاحياته.

ويعتزم (**يمن باك**) تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع وتتضمن تعديلات على قانون السلطة القضائية وإعداد مشروع قانون لحماية المال بالتعاون مع مشروع استجابة الممول من وكالة التنمية الأمريكية، إضافة إلى مشروع قانون للإعلام المرئي والمسموع.

برنامج إصلاح المنظومة التشريعية المتعلقة بمكافحة الفساد
قانوني (حماية المال العام – السلطة القضائية)

RESPONSIVE GOVERNANCE PROGRAM
برنامج إستجابة - اليمن

ملخص المشروع

نتيجة لضعف القوانين السيادية ووجود ثغرات كبيرة في هذه القوانين ، عدم إكتمال المنظومة التشريعية ، أصبح المفسدون يعملون في مأمن وأحياناً تحت ظل قانوني وتشريعي ، فالفساد ليس سببه ضعف الرقابة والمحاسبة فقط بل يتعلق ذلك بالبناء القانوني الحالي ، يسعى هذا المشروع إلى المساهمة في إصلاح واستكمال المنظومة التشريعية التي تنظم مختلف نشاطات وقطاعات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية وعلى رأس هذه القوانين قانون السلطة القضائية ، ومشروع قانون حماية المال العام ، فلا يمكن أن يكون هناك محاربة للفساد بدون وجود قضاء مستقل وعادل وفعال يمثل مرجعية لكل الأطراف ، ولا يمكن حماية المال العام بدون وجود قانون يحميه ويوضح آليات وإجراءات وعقوبات وجزاءات واضحة في هذا الإطار.

أهداف المشروع

المساهمة في دعم قيم الشفافية والديمقراطية والعدالة والإدارة الرشيدة من خلال إصلاح المنظومة التشريعية المتعلقة بمكافحة الفساد عبر مشروعي قانون إصلاح السلطة القضائية وحماية المال العام.

المستهدفون في المشروع

- أعضاء اللجان التالية في مجلس النواب(أعضاء اللجنة الدستورية – أعضاء لجنة العدل والأوقاف – أعضاء اللجنة المالية).
- الشركاء في فريق العمل من منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة بما فيها الشباب والنساء.

فعاليات المشروع

١) إعداد قاعدة بيانات (دراسة أولية) حول كل ما يتعلق بحماية المال العام وإصلاح السلطة القضائية والممارسات والقوانين المماثلة.
٢) عقد حلقتي نقاش مع الجهات ذات العلاقة بتطبيق القوانين وصناع القرار لعرض الدراسة ومناقشتها وأخذ آراءهم ومقترحاتهم واحتياجاتهم لاستيعابها في محددات الإعداد والتعديل للقوانين لمدة يوم وأحد.
٣) تشكيل فريقين لأعداد القانونين والذي يتكون كل فريق من (٥ أعضاء هم : خبير قانوني ، أكاديمي ، ممثل عن الجهات ذات العلاقة ، خبير مكافحة الفساد ، ممثل عن منظمات المجتمع المدني) وذلك لإعداد مسودة القانونين.
٤) ورشتي عمل مع الجهات ذات العلاقة والمصلحة وصناع القرار لتنقيح مسودة المشاريع وتهيئة الأجواء للبدء بتقديمها إلى البرلمان لمدة يوم واحد.
٥) مراجعة نهائية لمسودة مشاريع القوانين من قبل خبير قانوني للتأكد من مستوى تطابق المعايير الدولية في حدها الأعلى.
٦) ورشتي عمل لدعم وتقديم المساندة للجنة الدستورية في إعداد تقريرها حول مشروع قانون حماية المال.
٧) ورشتي عمل لدعم وتقديم المساندة للجان المختصة بدراسة مشاريع القوانين (لجنة العدل والاوقاف واللجنة المالية) في دراسة مواد المشروع وسرعة إعداد تقريرها حوله بمساعدة الخبير الإقليمي ولمدة يومين.
٨) ورشتي عمل لمجموعة ضغط برلمانية لدعم إقرار المشروع في الوسط البرلماني وبمساعدة من خبير قانوني محلي ولمدة يوم.
٩) دورة تدريبية لفريق عمل المشروع بالإضافة إلى الشركاء (منظمات شريكة وجهات فاعلة) في تنفيذ المشروع حول أساليب المناصرة والضغط والمتابعة وتشمل على المحاور التالية (تحليل وفهم مشروعي القانونين – آليات المناصرة – التواصل والاتصال – التشبيك – الضغط – آليات الحوار والاقناع – التقييم – وقياس الأداء .... وغيرها) لمدة ٤ أيام.
١٠) إصدار عدة بروشورات ومطبوعات وملصقات خاصة لدعم مشروعي القانونين المقدمين إلى البرلمان.
١١) إعداد وتنفيذ حملتين إعلامية ترافق تحركات المشروع في البرلمان لمزيد من الضغط والتحفيز لسرعة الإقرار تتضمن مؤتمرات صحفية وتوزيع بلاغات صحفية ، وحوارات ومقالات ومنشورات وتقارير ومقابلات صحفية تنشر في الوسائط الإعلامية المتعددة والمتوفرة.

«يمن باك» تبدأ بإعداد مشروع قانون لحماية المال العام

أقامت منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد (**يمن باك**) حلقة نقاش يوم الخميس ١٧ مايو ٢٠١٢م حول مشروع قانون لحماية المال العام ضمن برنامج إصلاح المنظومة التشريعية المتعلقة بمكافحة الفساد الذي تنفذه المنظمة بالتعاون مع مشروع استجابة.

قام المدير التنفيذي للمنظمة النائب / عبدالمعز دبوان بإعطاء فكرة للحاضرين عن المشروع والتعريف بمراحله وأهدافه.

بعد ذلك بدأ الباحثون بعرض الدراسات التي أعدوها ، كما استعرض الباحثون النصوص القانونية الخاصة بحماية المال العام وأوجه القصور والثغرات في النصوص وكذلك التعارض والمقترحات فيما بينها .ومن ثم تم عمل خلاصة للدراسات التي قام بها الباحثون وكيف يجب أن يتم إصدار قانون لحماية المال العام في اليمن يشمل كل القضايا المرتبطة به من حيث تعريف المال العام بما يتناسب مع طبيعة المصالح التي يتولى القانون حمايتها والعقوبات التي يجب أن تكون مشددة علي الجرائم الواقعة علي المال العام و بعد انتهاء الباحثين من عرض دراستهم تم فتح المجال للحاضرين من اجل أبداء أرائهم وملاحظاتهم حول الموضوع والتي أثروها بشكل كبير وممتاز ونتج عنه الخروج بالكثير من التوصيات في نهاية هذه الورشة.

حضر الحلقة النقاشية محامون و قانونيون وممثلون عن وزارة المالية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وممثلو منظمات المجتمع المدني والجهات ذات العلاقة والمهتمون وفريق المناصرة وممثل مشروع استجابة .

«يمن باك» تبدأ بإعداد مشروع قانون لإصلاح قانون السلطة القضائية

في يوم السبت الموافق ١٩ مايو أقامت منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد حلقة النقاش الثانية الخاصة بقانون السلطة القضائية حيث القى القاضي حمود الهتار " وزير الأوقاف السابق " كلمة ترحيبه بالحاضرين وشكرهم علي استجابة الدعوة التي وجهة لهم ، ثم بعد ذلك استعرض أهم الصعوبات والمشاكل التي تواجههم كقضاة في إصدار الأحكام وكيف يجب أن يكون هناك قضاء مستقل عادل واستعرض مجموعة من المواقف التي قابلته في حياته كقاضي والصعوبات التي واجهها في إصدار بعض الأحكام بسبب ضعف قانون السلطة القضائية في اليمن .

بعد ذلك قام فريق إعداد الدراسة باستعراض المحاور الخاصة بالصعوبات والمعوقات ومبررات التعديل لقانون السلطة القضائية .

وبعد انتهاء الباحثين من عرض دراستهم تم فتح المجال أمام الحاضرين من اجل إعطاء مداخلاتهم وآرائهم في الموضوع وفي نهاية الورشة تم الخروج بالكثير من التوصيات التي من شانها أن تساهم في إعداد مسودة القانون.

حضر الحلقة النقاشية محامون وقضاة وممثلون عن وزارة العدل والمنتدى القضائي وممثلين منظمات مجتمع مدني ومهتمون وممثلة مشروع استجابة وفريق المناصرة .

يمن باك تقيم دورة لمناصرة مشروعي قانوني (حماية المال العام و السلطة القضائية)

في أطار برنامجها الهادف إلى إصلاح المنظومة التشريعية المتعلقة بمكافحة الفساد قامت منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد (**يمن باك**) دورة تدريبية لمناصرة مشروعي قانوني حماية المال العام والسلطة القضائية بتاريخ ٢١ – ٢٤ مايو ٢٠١٢م ،وذلك بالتعاون مع مشروع استجابة ، حيث يتكون الفريق من مجموعة من ممثلي منظمات المجتمع المدني والشباب والمحامين.

هدفت الدورة التي استمرت لمدة أربعة أيام إلى تعريف المشاركين وتدريبهم على مهارات الاتصال والتشبيك والتقييم والمتابعة ،وتزويد المشاركين بمعارف أساسية حول مكافحة الفساد وقراءة وتحليل القوانين ومناصرتها والية ومراحل إقرارها في البرلمان ، ومن ثم وضع الفريق خطة لمناصرة القانونين خلال المرحلة القادمة.

وفي حفل اختتام الدورة التدريبية أشادت الدكتورة بلقيس أبو إصبع نائب رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بدور منظمة يمن باك وجهودها في أصلاح المنظومة التشريعية وقالت ان يمن باك تفاجئنا كل يوم بجديد في مجال مكافحة الفساد ،بما يؤسس ويجذر لمستقبل مشرق ننشده جميعا لبلدنا ،وهذا واحد من المواضيع التي تهتم بها المنظمة وهو إيجاد مشاريع قوانين في هذا الإطار وهي سوف تساعد بشكل كبير في وضع آليات حقيقية لمكافحة الفساد.

وفي ختام الدورة تم تكريم المشاركين وتوزيع الشهادات عليهم بحضور الدكتورة بلقيس أبو إصبع نائب رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والأستاذة تهاني الخيبة من مشروع استجابة ونائب رئيس منظمة يمن باك البرلماني سلطان العتواني

يمن باك تنظم حلقة نقاشية بصنعاء حول مسودة قانون حماية المال العام

أقامت منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد "**يمن باك**" في ٢١ يونيو ٢٠١٢م حلقة نقاشية حول مسودة قانون حماية المال العام ، ضمن مشروع إصلاح المنظومة التشريعية المتعلقة بمكافحة الفساد وبالتعاون مع مشروع استجابة وتحت رعاية الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد .

وفي الافتتاح أوضح عبد المعز دبوان المدير التنفيذي لمنظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد على أهمية الحلقة النقاشية في إطار الهدف العام للمنظمة وهو مكافحة الفساد وتضييق منافذه

مؤكداً أن مسودة المشروع ستخضع للمزيد من المناقشة قبل الوصول إلى المسودة النهائية وأن معدي المسودة لايزالون بحاجة لشهر آخر، منوهاً إلى أن المنظمة ستستعين باستشاريين من الجهاز المركزي للرقابة ومن نيابه الأموال العامة ومن وزارة المالية لإبداء ملاحظاتهم وآرائهم حول مسودة المشروع.

كما حضر الفعالية الدكتور محمد المطري عضو الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد لقطاع التنمية الأستاذ سلطان العتواني – نائب رئيس منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد والأستاذ علي أبو حليقة رئيس اللجنة الدستورية بمجلس النواب.

وفي ختام الحلقة النقاشية أثيرت بالنقاش حول مسودة القانون من الحضور من أعضاء مجلس النواب والقضاة وممثلون عن الجهات الرقابية والجهات والوزارات الحكومية والمحامون وممثلو منظمات المجتمع المدني، وقدموا اقتراحات وآراء وتوصيات وملاحظات ونصائح للخروج بأفضل النصوص الممكنة في القانون.

يمن باك تقيم حلقة نقاشية حول مسودة مشروع قانون السلطة القضائية

تحت رعاية الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد و ضمن برنامج إصلاح المنظومة التشريعية المتعلقة بمكافحة الفساد، أقامت منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد "يمن باك" حلقة نقاشية حول مسودة قانون السلطة القضائية وذلك في يوم الخميس الموافق ٢٨ يونيو ٢٠١٢م وبالتعاون مع مشروع استجابة الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الـ (USAID).

افتتح الفعالية النائب/ شوقي القاضي عضو المنظمة حيث بداء حديثه بالشكر للإخوة الحاضرين من أعضاء مجلس النواب وأعضاء السلطة القضائية وممثلي منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام

كما قدم النائب/ سلطان العتواني نائب رئيس منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد " يمن باك " في كلمته نبذة تعريفية عن البرنامج الذي تتبناه المنظمة

ومن جهتها ألقت الدكتورة/ بلقيس أبو أصبع نائب رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد كلمة راعي الحفل

وفي الجلسة الثانية التي أدارها النائب البرلماني/ عبده الحذيفي الذي أشار إلى أن منظمة **"يمن باك"** على يقين من أن المشاركات والتوصيات التي سيقدمها المشاركين في هذه الفعالية ستسهم كثيرا في تنقيح هذه المسودة وستساعدها في تقديم مشروع قانون يلبي الطموحات ويحقق استقلالية وحيادية القضاء.

قدم كل من القاضي/ يحي الماوري عضو المحكمة العليا والقاضي/ طاهر الفائق عرض موجز لأهم مواد مشروع مسودة قانون السلطة القضائية

حضر حلقة النقاش عدد من اعضاء مجلس النوب والقضاة ونقابة المحاميين والأكاديميين وممثلون عن الجهات الحكومية والرقابية وممثلون عن منظمات المجتمع المدني ووسائل الأعلام

استقلال القضاء أبرز ملامح مشروع قانون السلطة القضائية القادم

ناقش أعضاء لجنة العدل والاوقاف في مجلس النواب مواد مشروع قانون السلطة القضائية الذي قام بإعداده فريق من المختصين من خلال الاطلاع على أفضل الممارسات القضائية العالمية وأخذ أفضل ما ورد في مشاريع القوانين المقدمة إلى مجلس النواب والتي قدمت من عضو البرلمان عبدالرزاق الهجري ومن قبل الحكومة ممثلة بوزارة العدل ومن قبل مجلس القضاء الأعلى.

وكانت تلك المشاريع قد أحليت إلى لجنة العدل منذ ما يقارب العامين لدراستها وتقديم تقرير عنها.

وعلى مدى ثمان جلسات مكثفة خلال يومي ٥ ، ٦ سبتمبر ٢٠١٢م ، نظمت منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد «**يمن باك**» بالتعاون مع مشروع استجابة ورشة عمل للجنة العدل والاوقاف لمناقشة مواد المشروع الذي أعده الفريق المشار إلية سابقاً ، والذ عكف على إعداده في مدة تجاوزت الشهرين في إطار برنامج إصلاح المنظومة التشريعية المتعلقة بمكافحة الفساد والذي تنفذه المنظمة بالتعاون مع مشروع استجابة.

وفي نهاية الورشة أشاد رئيس وأعضاء لجنة العدل والاوقاف في البرلمان بجهود منظمة «**يمن باك**» وما قدمته من جهود في سبيل الوصول إلى هذه النسخة التي جمعت افضل ما في المشاريع المعروضة على اللجنة ، ووعدت اللجنة بأنها ستعمل على سرعة إنزال تقريرها إلى البرلمان معتمدة بشكل كبير على نتاجات ومخرجات هذه الورشة.

"يمن باك" تبدأ حملتها لمناصرة قانون حماية المال العام

أعلنت منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد " **يمن باك** " بدء حملة مناصرة مشروع قانون حماية المال العام الذي قدمته المنظمة إلى اللجنة الدستورية في مجلس النواب في اليمن مطلع الشهر الجاري.

واستعرض النائب عبدالكريم الاسلمي المسئول المالي للمنظمة في افتتاح الندوة لمناصرة القانون صباح يوم ١٦ سبتمبر ٢٠١٢م الخطوات التي اتبعتها المنظمة في إعداد مسودة القانون ابتداء من إعداد قاعدة بيانات، ودراسات ميدانية وتشكيل فريق متخصص لإعداد مسودة القانون وانتهاء بتقديمه إلى اللجنة الدستورية في مجلس النواب مطلع شهر أكتوبر ٢٠١٢م .

وأوضح أنه تم أثراء القانون من خلال حلقات نقاشية مع المتخصصين في كافة الجهات المعنية بمكافحة الفساد، وتم تسليم المسودة إلى الجهات المعنية بالمال العام لوضع الملاحظات والتعليق على القانون وتم تضمين ذلك في مشروع القانون، وأشار إلى أن احد الأشياء المهمة في المشروع تشكيل فريق لمناصرة قانون حماية المال العام يهدف إلى دعم ومناصرة القانون في مختلف الجهات.

حضر الندوة ممثلو عن الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وممثلي منظمات المجتمع المدني وأكاديميون ومهتمون.

يمن باك تناقش مع البرلمانيين مشروع قانون حماية المال العام

اقامت منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد "**يمن باك**" ورشة عمل حول مشروع قانون حماية المال العام وتدابير الحماية والتجريم والملاحقة القضائية للحد من السطو على المال العام.

وقد استهدفت الورشة التي أقيمت في محافظة تعز يومي الأربعاء والخميس ١٩ – ٢٠ سبتمبر اللجنة الدستورية واللجنة المالية بمجلس النواب بالتعاون مع مشروع استجابة.

وكان المشاركون قد ناقشوا في ورشة العمل مبررات وجود قانون خاص بحماية المال العام انطلاقاً من أن هناك معوقات ونقصاً تشريعياً يحد من مكافحة الفساد المالي، كما ناقش المشاركون مواد ومحتويات مشروع القانون الذي أعده فريق متخصص من الخبراء ، وخلص المشاركون إلى مجموعة من الإضافات والتعديلات والمقترحات المتعلقة بهيكل وتبويب مشروع القانون ومحتوى مواده ، ومن ثم تضمين تلك المقترحات في المشروع الذي قدمه إلى البرلمان عضو مجلس النواب عبدالكريم الاسلمي قبل فتره وأحيل إلى لجنة الشؤون الدستورية.

الجدير بالذكر أن منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد كانت قد اشرفت على إعداد هذا المشروع ضمن برنامج إصلاح المنظومة التشريعية المتعلقة بمكافحة الفساد بالتعاون مع مشروع استجابه.

يمن باك تعقد حلقة نقاشية مع برلمانيين لمناصرة مشروعي (السلطة القضائية وحماية المال العام)

نظمت منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد " **يمن باك** " حلقة نقاشية لعرض مشروعي قانون السلطة القضائية وحماية المال العام بتاريخ ٢٧ سبتمبر ٢٠١٢ استهدفت عدد من أعضاء مجلس النواب.

وفي افتتاح الحلقة النقاشية أوضح رئيس المنظمة الدكتور عبدالباري دغيش أن المنظمة تعمل على تحسين المنظومة التشريعية المتعلقة بمكافحة الفساد في اليمن من خلال ١٤ قانون تجري عليها تعديلات أو تستحدث قوانين جديد من شأنها تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد.

من جانبه أشاد نائب رئيس مجلس النواب النائب محمد الشدادي بالدور الذي تقوم به منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد في إطار التشريعات، مؤكدا أنه لم يعد يقتصر اقتراح التشريعات على البرلمان وحده وإنما أصبح هناك دور فاعل لمنظمات المجتمع المدني في هذا المجال.

واستعرض المشاركون في الحلقة النقاشية جهود فريقي مشروعي قانون السلطة القضائية وقانون حماية المال العام، كما تم استعراض مصفوفة المعوقات التشريعية للبت في قضايا الفساد. وأثري مشروعي القانونين بالملاحظات والتوصيات.

برنامج إصلاح المنظومة التشريعية المتعلقة بمكافحة الفساد
قانون (الإعلام المرئي والمسموع)

ملخص المشروع

يسعى هذا البرنامج إلى إعداد مشروع قانون للإعلام المرئي والمسموع ، بالاستفادة من الممارسات والقوانين المتعلقة بهذا الجانب في المحيط الإقليمي والدولي ، وحصر المعايير الدولية لوضع محددات الإعداد لمشروع القانون ، ثم وعبر فريق يتم إعداد مشروع القانون وفق المعايير الدولية وضمن السقف الأعلى لها ، كما سيقوم خبير قانون بمراجعة المسودة النهائية لمشروع القانون ، وثم عقد حلقات نقاش لتنقيح مسودة مشروع القانون تشمل كافة فئات المجتمع صاحبة المصلحة ، وكذا الجهات الحكومية والمنظمات ذات العلاقة.

أهداف المشروع

- إعداد مسودة لمشروع قانون الإعلام المرئي والمسموع تراعي الممارسات الفضلى في هذا المجال.
- إشراك الجهات ذات العلاقة في مناقشة وإثراء مشروع القانون.

المستهدفون في المشروع

- أعضاء اللجنة الدستورية بمجلس النواب.
- أعضاء لجنة الثقافة والإعلام بمجلس النواب.
- أعضاء مجلس النواب (مجموعة ضغط برلمانية).
- نقابة الصحفيين اليمنيين.
- الجهات ذات العلاقة بمكافحة الفساد.
- الجهات الرسمية ذات العلاقة بمشروع القانون.
- منظمات المجتمع المدني.
- وسائل الإعلام والصحافة والقنوات.
- المتخصصون (الأكاديميون – الباحثون رجال الاعمال ....).

فعاليات المشروع

١) تشكيل فريق لإعداد مسودة مشروع القانون.
٢) عقد لقاء مع الصحفيين والإعلاميين لمناقشة المسودة.
٣) مراجعة لمسودة مشروع القانون.
٤) حلقة إشهار لمشروع قانون الإعلام المرئي المسموع.

يمن باك تبدأ بإعداد المسودة الأولية لمشروع قانون الإعلام المرئي والمسموع

قامت منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد "يمن باك" بإعداد المسودة الأولية لمشروع قانون الإعلام المرئي والمسموع ، حيث تم تشكيل فريق لأعداد القانون يتكون من (٥) أعضاء هم (فني متخصص – خبير قانوني – أكاديمي – ممثل عن نقابة الصحفيين اليمنيين – ممثل عن منظمات المجتمع المدني) لأعداد مسودة القانون.

حيث قامت المنظمة بعد إعداد المسودة الأولية للقانون بمراجعته من قبل خبراء للتأكد من مستوى تطابق المعايير الدولية في حدها الأعلى.

تخلل مرحلة الإعداد التي إستمرت ما يقارب الثلاثة أشهر العديد من اللقاءات والحوارات والنقاشات المضنية وذلك في سبيل الخروج بمسودة أولية لقانون الإعلام المرئي والمسموع.

يمن باك تعقد حلقة نقاشية مع الإعلاميين لمناقشة مشروع قانون الإعلام المرئي والمسموع

أقامت منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد "يمن باك" حلقة نقاشية حول مشروع قانون الإعلام المرئي والمسموع وذلك يوم الثلاثاء الموافق ٤ سبتمبر ٢٠١٢م والتي أقيمت بنقابة الصحفيين اليمنيين.

وفي افتتاح الحلقة أوضح النائب عبدالمعز دبوان عضو المنظمة المراحل التي مربها مشروع القانون من إعداد وتجهيز ، كما تناقش الحاضرون حول مواد المسودة الأولية لمشروع قانون الإعلام المرئي والمسموع وما هي الثغرات التي تكمن فيه من وجهه نظرهم كإعلاميين وماهي أهم الصعوبات والعراقيل التي يوجهونها.

حضر الفعالية رئيس لجنة الإعلام والثقافة بمجلس النواب وممثلين عن بعض القنوات اليمنية والعالمية العاملة في اليمن وممثلي نقابة الصحفيين اليمنيين.

حلقة إشهار مشروع قانون الإعلام المرئي والمسموع

أقيمت اليوم الخميس الموافق ٢٠ ديسمبر ٢٠١٢م بصنعاء حفل إشهار قانون الإعلام المرئي والمسموع وذلك في إطار التعاون بين منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد "**يمن باك**" ونقابة الصحفيين اليمنيين ومؤسسة دعم الإعلام الدولي(IMS) وهيئة الأبحاث والمبادلات الدولية (IREX).

وفي افتتاح الحفل أكد رئيس منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد الدكتور عبد الباري دغيش إلى أن المنظمة بذلت مع الشركاء جهود حثيثة لإخراج هذه المسودة الهادفة إلى إخراج قانون الإعلام المرئي والمسموع إلى النور .. داعياً إلى المشاركة الفاعلة في إخراج قانون ينظم هذه المهنة ويخدم المجتمع بالدرجة الأولى.

حضر الحلقة النقاشية مدير عام المؤسسة المنية للإذاعة والتلفزيون وممثلون عن مجلس الوزراء والجهات الإعلامية الرسمية والأهلية والحزبية والخاصة ، وأعضاء من مجلس النواب وممثلي منظمات المجتمع المدني وأكاديميون ومحامون وقضاء ومهتمون بالشأن الإعلامي .

برنامج تعزيز المشاركة المجتمعية في صياغة الدستور
(التوعية المجتمعية بالمفاهيم الدستورية)

ملخص المشروع

تضمنت المبادرة الخليجية واليتها التنفيذية التي أتت لتقدم الحل والمخرج السياسي للثورة التي حدثت في اليمن، تشكيل لجنة لصياغة دستور جديد لليمن يحدد فيه شكل النظام الجديد ومتطلباته بما يحقق تطلعات الشعب اليمني نحو يمن جديد، لكن الآلية التي ستقوم بها لجنة صياغة الدستور في التواصل مع الجمهور واخذ أرائه وتطلعاته ومتطلباته عند الصياغة والإعداد للدستور الجديد لم تكن ملامسة للواقع واعتمدت على إدارة حوار للنخب وأغفلت المجتمع المحلي والمواطن العادي.
يأتي هذا المشروع عبر مرحلتيه ليساهم في إيصال صوت ومتطلبات المجتمع اليمني المطالب بالحرية والعدالة وبناء يمن جديد إلى لجنة صياغة الدستور، بل وليشارك في عملية الصياغة (بطريقة غير مباشرة) عبر إيصال رأيه إلى لجنة صياغة الدستور ، وذلك يحتاج إلى التوعية المجتمعية ومن ثم إجراء استطلاع الرأي العام المحلي.

أهداف المشروع

تعزيز المشاركة المجتمعية في صياغة الدستور.

المستهدفون في المشروع

- الشركاء في فريق العمل من منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة بما فيها الشباب والنساء.
- لجنة صياغة الدستور.

فعاليات المشروع

١) ورشة تدريبية خاصة بمنسقي المحافظات.
٢) إعداد ومراجعة وطباعة الدليل وتوزيعه.
٣) حفل إشهار الدليل.

تعزيز المشاركة المجتمعية في صياغة الدستور في دورة تدريبية لـ "يمن باك"

أقامت منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد «**يمن باك**» بالتعاون مع الصندوق الوطني للديمقراطية (NED) الدورة التدريبية الخاصة بفريق العمل والشركاء وذلك في إطار برنامجها تعزيز المشاركة المجتمعية في صياغة الدستور الجديد والتي أقيمت يوم الاحد ١٨ / ١١ / ٢٠١٢م في صنعاء ، حيث تستهدف الدورة الفريق الذي سينفذ البرنامج في كافة المحافظات اليمنية وبواسطة ممثل من كل محافظة يمنية ويهدف البرنامج إلى إيصال ما الذي يريده المواطن في الدستور الجديد من خلال إقامة مجموعة من الأنشطة والفعاليات واهمها إعداد دليل المواطن لفهم المفاهيم والمصطلحات الدستورية ومن ثم تطبيق استطلاع واستبيان للمواطن اليمني عما يريده في الدستور الجديد ، ثم جمع البيانات والمعلومات والاستجابات وتحليلها وعرضها على مستوى كل محافظة ، ثم على مستوى اليمن وأخيرا تقديم خلاصة معمقة للجنة صياغة الدستور الجديد والتي من المحتمل أن تتمخض عن مؤتمر الحوار الوطني.

والدورة الحالية والتي عقدت على مدى ثلاثة أيام تهدف إلى تطوير قدرات الفريق على فهم مضامين الدستور الأساسية وتقييم الدستور الحالي والمأمول، وكيفية قياس التوجهات الدستورية للمجتمع ، وأليات الاتصال والحوار والاقناع والمناصرة والتشبيك والضغط والتقييم وكتابة التقارير ،وكيفية تصميم الاستبيان واختيار العينة الممثلة وتوزيع وجمع الاستبيان ،وسيخرج الفريق في نهاية الدورة بوضع خطة عمل في المحافظات اليمنية.

وفي حفل الاختتام أوضح الدكتور عبدالباري دغيش رئيس المنظمة أن المنظمة تعتز بالعمل مع هذه الكوكبة من ممثلي منظمات المجتمع المدني من جميع المحافظات وستعمل من خلالهم على إيصال رؤية المواطن إلى لجنة صياغة الدستور كما شكر المشاركين على التفاعل والتعاطي الجاد مع هذا البرنامج الطموح ووعد ببذل المنظمة لجهودها لإنجاح هذا البرنامج بتعاون الجميع.

"يمن باك" تدشن دليل التوعية المجتمعية بالمفاهيم والمصطلحات الدستورية

أقامت منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد (**يمن باك**) حلقة إشهار دليل التوعية المجتمعية بالمفاهيم والمصطلحات الدستورية التي أقيمت يوم ٢٦ ديسمبر ٢٠١٢م والتي تنظمه المنظمة بالتعاون مع الصندوق الوطني الديمقراطي(NED).

جاءت مبادرة المنظمة لتعزيز دور المجتمع في صياغة الدستور اليمني القادم، من خلال إعداد وإصدار دليل توعوي بالمفاهيم والمصطلحات الدستورية ، ليكون مرشدا لعامة الناس وموضحا للكثير من المحتويات الأساسية للدستور.

واستعرض الدكتور عبدالباري دغيش رئيس المنظمة المراحل التي مر بها برنامج تعزيز المشاركة المجتمعية في صياغة الدستور حيث قامت المنظمة باختيار فريق العمل من جميع محافظات الجمهورية ، وأقيمت دورة تدريبية للفريق على مدى ثلاثة أيام ، وتم إعداد دليل التوعية المجتمعية الذي نشهره اليوم ، وسيتم في المراحل والخطوات القادمة توزيع الدليل في محافظات الجمهورية والتوعية به وعمل استبيانات في جميع المحافظات لاستطلاع أراء المواطن اليمني ، ومن ثم سيتم تفريغ تلك الاستبيانات وتحليليها ومناقشة نتائجها ، وأخيرا تقديمها في دراسة تحليلية إلى لجنة صياغة الدستور تحت عنوان ما الذي يريده المواطن في الدستور القادم.

حضر الفعالية وزير الشؤون القانونية الدكتور محمد المخلافي ونائبة رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد الدكتورة بلقيس أبو أصبع وعدد من أعضاء البرلمان وأكاديميون وممثلون عن منظمات المجتمع المدني وإعلاميون وحقوقيون محامون ومهتمون من قطاعات أخرى.

برنامج تعزيز القدرات البرلمانية والمجتمعية على مكافحة الفساد

ملخص المشروع

تعتبر الموازنة العامة للدولة من أهم مداخل ممارسة الفساد بسبب ضعف الرقابة البرلمانية أثناء مرحلة المصادقة عليها لتتدني المشاركة الفاعلة في النقاش حول بنود الموازنة من قبل معظم البرلمانيين ويرجع ذلك أساساً إلى ضعف فهم المصطلحات الواردة في الموازنة نتيجة لاختلاف المؤهلات والقدرات التعليمية التي يمتلكها معظم أعضاء البرلمان ، من أجل ذلك اتي هذا المشروع ليساهم في معالجة هذه المشكلة وذلك عبر إعداد دليل لشرح هذه المصطلحات ومن ثم عقد جلسات عمل مفتوحة لتدريب البرلمانيين على هذا الدليل وشرح المفردات.

أهداف المشروع

تعزيز دور المؤسسة التشريعية وتفعيل أدائها (الرقابي) بما يخدم المساءلة ومكافحة الفساد والحد منه وتأهيل عدد من القيادات المجتمعية (صحافة ومنظمات مدنية) للمشاركة في الرقابة بما يعزز من الشفافية والمساءلة ويدعم حرية الحصول على المعلومات وذلك عبر تحقيق الأهداف الفرعية.

المستهدفون في المشروع

- أعضاء من مجلس النواب والعاملين فيه.
- رؤساء ومقرري اللجان البرلمانية وموظفيها.
- أعضاء من لجنة المياه والبيئة ولجنة الخدمات العامة واللجنة المالية و التربية والتعليم و لجنة التنمية والنفط ولجنة التعليم العالي.
- عدد من ممثلي الصحافة و منظمات المجتمع المدني.
- الباحثين والمهتمين والمشتغلين في مجال الموازنة العامة للدولة.

فعاليات المشروع

١) إعداد دليل المصطلحات المالية الواردة في الموازنة العامة للدولة بشكل مبسط .
٢) عقد ورشة عمل مفتوحة لتدريب على دليل مصطلحات الموازنة.
٣) عقد ورشتي عمل لتدريب رؤساء ومقرري وموظفي اللجان البرلمانية على الجوانب الإدارية والتخطيط الاستراتيجي.
٤) عقد ورش عمل لتدريب لأعضاء من لجنة المياه والبيئة ولجنة الخدمات العامة واللجنة المالية ولجنة التربية والتعليم و لجنة التنمية والنفط ولجنة التعليم العالي على استخدام الأساليب الحديثة في تحليل الموازنة والرقابة عليها.
٥) عقد ورش عمل لتدريب عدد من ممثلي الصحف المحلية ومنظمات المجتمع المدني على استخدام الأساليب الحديثة في تحليل الموازنة والرقابة عليها .

يمن باك تبدأ بإعداد " دليل المفاهيم والمصطلحات المالية الواردة في الموازنة العامة للدولة "

قامت منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد **"يمن باك"** بإعداد دليل المفاهيم والمصطلحات المالية الواردة في الموازنة العامة للدولة، حيث تم تشكيل فريق لأعداد الدليل من خبراء قانونيين وماليين وممثل عن منظمات المجتمع المدني ، يهدف الدليل إلى شرح المفاهيم والمصطلحات التي تؤدي وظائف عديدة منها : ضبط المعاني والدلالة ، التي تؤدي إلى توحيد اللغة المستخدمة في القانون ، والعلوم السياسية ، والاقتصادية ، .... إلخ ، وهو ما يؤدي إلى خلق فهم مشترك بين النخب السياسية ، وخاصة داخل البرلمان أثناء النقاشات العامة أو في اللجان المتخصصة..

"يمن باك" تدرب أعضاء البرلمان على المصطلحات المالية الواردة في الموازنة العامة للدولة

أقامت منظمة **يمن باك** خلال الفترة (٣١ ديسمبر ٢٠١٢م – ٦ يناير ٢٠١٣م) الورش التدريبية الخاصة بأعضاء مجلس النواب حول المفاهيم والمصطلحات المالية الواردة في الموازنة العامة للدولة ضمن برنامجها لتعزيز القدرات البرلمانية والمجتمعية على مكافحة الفساد.

وأعرب رئيس البرلمان، عن شكره لمنظمة يمن باك على جهودها التي تقوم بها في مجال رفع قدرات أعضاء البرلمان في مختلف المجالات.

الجدير بالذكر أن الورش التي نفذت في مركز المعلومات التابع لمجلس النواب حضرها أعضاء البرلمان ومدراء وموظفو اللجان البرلمانية المختلفة ، حيث بلغ إجمالي المشاركين في تلك الورش ١٧٠ برلمانياً وموظفاً برلمانياً.

الورش والفعاليات المشاركة فيها المنظمة خلال العام ٢٠١٢م

١. دعيت منظمة يمن باك للمشاركة في الدورة التدريبية في صنعاء حول (مهارات المناصرة والتخطيط الاستراتيجي وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد) والتي أقيمت بتاريخ ١٩ – ٢١ يونيو ٢٠١٢م ، جاءت الدعوة من قبل المجموعة اليمنية للشفافية والنزاهة YTTI ومركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان HRITC.

٢. أقام مشروع استجابه برنامج التعزيز المؤسسي لمنظمات المجتمع المدني وتم دعوة المنظمة للمشاركة في البرنامج الذي أقيم بتاريخ ٢٥ فبراير وحتى ٢٧ مارس ٢٠١٢م تخلله مجموعة من الدورات التدريبية وورش العمل .

٣. كما دعيت المنظمة لحضور الدورة التدريبية حول «كيفية تطوير الدراسات من النوع الاجتماعي» والتي أقيمت بتاريخ ٦ – ٨ فبراير ٢٠١٢م جاءت الدورة استجابة لمتطلبات التنمية في اليمن ، والتي نظمها مشروع استجابه.

٣. كما تلقت المنظمة دعوة لحضور ورشة تدريبية حول الرقابة والتقييم والتي نظمها مشروع استجابة الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية.

إصدارات المنظمة

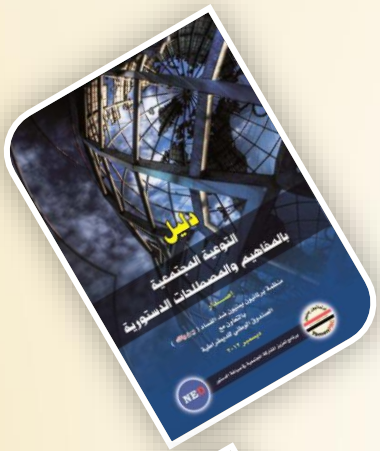

دليل التوعية المجتمعية بالمفاهيم والمصطلحات الدستورية.

قانون حق الحصول على المعلومات.

دراسة حول حماية المال العام (التشريع – الواقع - المأمول)

دراسة حول قانون السلطة القضائية (الصعوبات والمعوقات ومبررات التعديل)

يمن باك في الإعلام

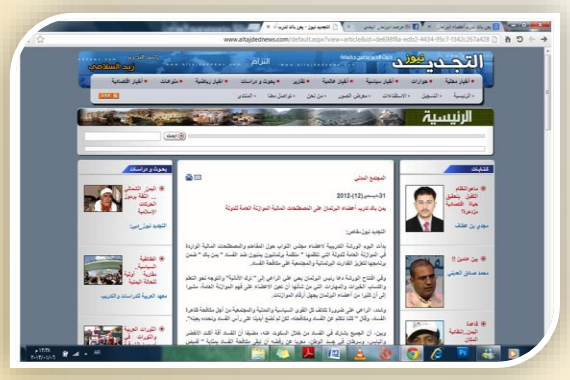

التقرير السنوي لمنظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد (يمن باك) للعام ٢٠١٢

الجمهورية اليمنية - صنعاء – شارع الرباط – خلف فندق ايوان – هاتف (٢١٧٢٠٤) فاكس (٢١٧٢٠٣) ص . ب (٨٦٥٨)
بريد الكتروني (yemenpac5@yahoo.com) موقع الكتروني (www.yemen-pac.org)